



جعجع: فشل الحوار يجعل طلب قوة عربية أمراً ملحقاً

أكد رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع أن «فشل الحوار الجاري في الدوحة يجعل طلب إرسال قوة عربية الى لبنان أمراً ملحقاً»، مشيراً الى ان «الحوار تلقى ضربة من المعارضة».

وقال لوكالة «فرانس برس»: «طرحي هو قوة سلام عربية في بيروت، وقد طرحته مع كل الاساط ومع اللجنة العربية. في لبنان اليوم هدوء حذر. اذا كنا نريد استقراراً فعلياً فهذا هو الحل».

أضاف: «في حال فشل الحوار في الدوحة، هذا الطلب يصبح ملحقاً أكثر فأكثر». وراى ان «الحوار تلقى ضربة كبيرة جداً بسبب بيان المعارضة، لاعرف اذا كان سيتمكن من الخروج منها سليماً، معتبراً أن «بيان المعارضة أعاد الامور الى نقطة الصفر».

وعن احتمال فشل تجربة قوة سلام عربية كما حصل في الماضي، قال: «اذا كانت التجربة تيسم في تلك الفترة، هذا لا يعني ان التجربة الجديدة ستكون نفسها خصوصاً اذا طرحنا قوة سلام تتكون من دول صديقة مع لبنان لا مصالح لها في لبنان ولا عدوات لها معه».

وعما اذا كان المأزق الذي وصل اليه مؤتمر الحوار في الدوحة سينعكس توتيراً امياً على الارض في لبنان، قال: «نتمنى الا يفكر احد في توتير الاجواء في حال فشل الحوار، لكن الوضع بعد أحداث بيروت اصبح هشاً وبحاجة الى قوة سلام عربية تريح الجيش اللبناني في انتظار الحل السياسي».

ورأى ان «المعارضة في العمق لا تريد الوصول الى انتخابات رئاسية».

فتفت يستغرب بيان المعارضة: خروج عن اتفاق بيروت

وصف وزير الشباب والرياضة احمد فتفت بيان المعارضة بـ«الخروج عن ورقة بيروت»، مستغرباً مضمونه والخروج عن اصول المفاوضات. واعتبر ان «الفريق الآخر قرران في وقت نفسه يخرج على اطار ما أعلن في بيروت وكان واضحاً، وقال في حديث اذاعي أمس: «فوجئنا بهذا البيان وكانت الامور على صعيد التفاوض تجري كما جرت في الأيام السابقة، فجأة صدر هذا البيان الذي يخرج عن كل الاصول والحد الأدنى من التعاطي، ونحن جئنا الى هنا لعقد اتفاق حقيقي ونسعى اليه، لذلك لن نرد على هذا البيان، ونعتبر انه وجه الى السلطات القطرية بل لصالح الدعوة سمو الامير ورئيس الوزراء اللذين قاما بجهد هائل خلال اليومين الماضيين».

أضاف: «هذا البيان وكأنه يحاول وضع عراقيل ويهني المفاوضات ويفرض شروطه، وفي الوقت نفسه يخرج على اطار ما أعلن في بيروت وكان واضحاً، وكان يتحدث عن حكومة وحدة وطنية وقانون انتخاب وكان يتحدث ايضا عن التزام عدم استخدام السلاح وهدنة اعلامية ووقف التخوين وهذا ما لم يحصل حتى الآن بشكل نهائي وكان يتحدث في البند الخامس بشكل سريع وواضح عن انطلاقه جديدة للحوار حول موضوع السلاح لناحية علاقة الدولة بالانتماءات على ان يستكمل بعد ان يوضع حل لبطور الاصلاح لينالون ومن ثم يستكمل برئاسة الجمهورية ومشاركة عربية، وجاء البند السابق ليحول كل بند اتفاقية بيروت لها الاولوية والامسية نفسها».

ورأى ان «بيان المعارضة مستغرب جداً، والمضمون فيه مشكلة وهو يخرج عن اصول المفاوضات. النية ليست للوصول الى حل، هذا لا يعني ان المؤتمر فشل، نحن لا نزال مسمين على نقاط اتفاق بيروت على ان نتخذ وسيكون التعاطي مع الطرف المعارض، اي مع امير قطر ورئيس الوزراء والوزراء العرب بالإيجابية نفسها، ولكن يبدو ان الفريق الآخر قرران ان يكون سلبياً حتى في الشكل».

مع أن التحرك القطري - العربي يقدم فرصة أخيرة لتسوية جدية بدعم دولي بعده «كلام آخر» «حزب الله» يتمسك بسلاحه «الأمني» ويغطيّه بتصعيد في سائر البنود

عربية، ويتضمن أيضاً إحالة السلاح الثاني «الاستراتيجي» الى حوار حول الاستراتيجية الدفاعية للدولة.

وعنيّ عن القول أن هذا الاقتراح لو تمّ الأخذ به، يشكّل مخرجاً لثقاً ومشرفاً لهزيمة «الله»، وسلاحه، ويؤمّن استقراراً للبنان وأماناً لعربيه السياسية.

«حزب الله» يرفض لهذه الأسباب

بيد أن «حزب الله» رفض هذا المقترح تحت عنوان أن «سلاح المقاومة مقدس وخارج البحث». وبكلام آخر، أكد «حزب الله» برفضه «وحدة» السلاحين، معتبراً أن انتهاء السلاح «الأمني» يعني إنهاء سلاحه «الأمني» والحال أن «حزب الله» يقول - من غير أن يقول - إن سلاحه «الاستراتيجي» يفقد مبرره إن جرى إنهاء السلاح «الأمني». والحال أيضاً أن «حزب الله» يعلن بطريقة غير مباشرة أن لا مبرر لـ«مقاومة» ضد إسرائيل ما لم يكن في وسعه السيطرة بالسلاح على كل لبنان.. أو أنه يعتبر أن إنهاء السلاح «الأمني» سيفرض بحثاً في جدوى استمرار السلاح «الاستراتيجي» بعده، لا سيما أن «المقاومة» منتهية موضوعياً منذ العام ٢٠٠٦.. على الأقل.

لا شك في أن إنهاء ما يسمّى السلاح «الأمني» غير قابل للمساومة ليس فقط من جانب ١٤ آذار بل من جانب اللبنانيين الذين أخذوا في مناطقهم وبيوتهم لنيران هذا السلاح. لكن لا شك أيضاً في أن إحالة السلاح المسمى «استراتيجياً» الى حوار حول الاستراتيجية الدفاعية للدولة، تشكل عودة الى ما كان مطروحاً على طاولة الحوار الوطني في العام ٢٠٠٦، وهدف ١٤ آذار ليس خافياً وهو إنهاء أي «دفاع» مستقلّ عن الدولة وإحالة الى الدولة أي استيعاب القدرات الدفاعية لحزب الله ضمن الدولة وجيشها.

بهذا المعنى، فإن رفض «حزب الله» للمخرج اللائق والمشرّف الذي يوفّره الاقتراح الذي كان متداولاً يعني أنه لا يريد التوصل الى تسوية جدية. فهو لم يرفض الاقتراح فقط بل رفض حتى التأكيّد على عدم استخدام السلاح لأغراض سياسية.

التعطية على السلاح بالبنود الأخرى

وعلى هذا الأساس، يصبح منطقيّاً استنتاج بعض النقاط الرئيسية.

يرى «حزب الله» أن خروجه من الورطة الذي قاده

نصير الأسعد

لم يكن ثمة شك في أن ١٤ آذار وافقت على الذهاب الى الدوحة من أجل حقن الدماء وبهدف التوصل الى تسوية سياسية «حقيقية».

وفي المقابل، لم يكن من شك في أن «حزب الله» وملحقاته ذهبوا الى العاصمة القطرية من منطلق أن تحرك اللجنة الوزارية العربية يوفّر له - أي «حزب الله» - فرصة للخروج من ورطة سياسية كبيرة نتيجة استحالة المضي في اجتياح عسكري لكل المناطق اللبنانية من ناحية وبإمّال التوصل الى هدنة مرحلية كحد أدنى أو الى فرض شروط سياسية تترجم اختبار القوة الذي جرى في ٨ أيار واستمر أياماً كحد أقصى.. من ناحية أخرى.

التحرك القطري - العربي: الفرصة الأخيرة

على ما يبدو، فإن «حزب الله» لم يستوعب حقيقة أن اللجنة الوزارية العربية برئاسة قطر إنما كانت تعطيه - وإيران - فرصة للخروج من الورطة لكن على أساس أن يوافق على تسوية جدية لا تسمح له بالالتوظيف السياسي لاختبار القوة ولا بتجديده في ظرف آخر.

فقد صار واضحاً، من خلال متابعة المواقف والاقتراحات التي تقدّمت بها اللجنة العربية - وقطر خصوصاً أن ثمة موقفاً عربياً - دولياً تعمل اللجنة وقطر من ضمنه، وهو موقفاً يدعم فرصة الأخيرة للتوصل الى تسوية فعلية تتضمّن «معالجة» سلاح «حزب الله».

الاقتراح باعتماد السلاح سلاحين

وفي هذا الإطار، كان اقتراح قطري - عربي جرى التداول فيه يقضي باعتبار سلاح «حزب الله» سلاحين. الأول «أمني» والثاني «استراتيجي».

ويُصَد بالسلاح «الأمني»، ذلك الذي كدّس في بيروت ومناطق أخرى خلال الانقلاب - الحرب على الداخل، والمليشيات الملحقة بحزب الله التي لا تزال منتشرة في الأحياء، والانتشار المخابري.. وصولاً الى ما سماه الحزب «سلاح الإشارة» أي شبكات الاتصال السلكي التي لا يزال موضوعها في عمدة الجيش ليقرر ما إذا كانت ضرورية لدامن «المقاومة».

ويصّد بالسلاح «الاستراتيجي» ذلك الذي يعود الى «المقاومة» في وجه إسرائيل.

والاقتراح الذي كان موضع تداول يتضمّن إنهاءً للسلاح الأول «الأمني» من غير أن يحدد صبغة الإنهاء وجهة السيطرة الأمنية، هل الجيش وحده أو الجيش بمساعدة

يُنال

ذكر أنه إذ اربح

باراك أوباما سيُقدم

الرئيس جورج بوش، على

عملية عسكرية ضد

إيران خلال فترة

الشهرين والتصف التي

تفصل بين التسلم

والتسليم.

يحاول الرئيس

الفرنسي نيكولا

ساركوزي سياسة الباب

المفتوح ولو حوارياً مع

الرئيس بشار الأسد

لضمان مشاركته في

المؤتمر التأسيسي

للاتحاد المتوسطي في

المنصف الأول من تموز،

لكن في حال لم يشارك

الأسد في المؤتمر، فإن

ساركوزي سيعتبر هذا

الموقف اسقاطاً

لمشروع مما سيدفعه

إلى التشدد.

تساءلت اوساط

متابعة عن السبب في

امتناع «حزب الله» عن

نفي عدد كبير من قتلاه

في المعارك الأخيرة.

لجنة قانون الانتخاب تجتمع من جديد وبيان للمعارضة يربك الأجواء

مؤتمر الدوحة: إصرار على مواصلة الحوار لأن تداعيات العودة بلا اتفاق سلبية جداً

لم يخرج الدخان الأبيض أس من فندق «شيراتون» في الدوحة حيث يجتمع المتحورون اللبنانيون منذ مساء الجمعة الفائت في محاولة لوضع بنود التفاهم الذي اعلنه رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جبر آل ثاني والامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى موضع التفاوض استناداً الى مسني ورقة البنود السبعة المرتكزة أساساً الى مبادرة الجامعة العربية التي كرّستها القمة العربية الاخيرة في دمشق واساسها الاولى البنود الثلاثة في انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً توافيقاً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وقانون جديد للانتخابات النيابية.

وكانت مفاجأة الاساس بيان وفي المعارضة الذي اظهر عمق الخلاف وكشف نيات فريق ٨ آذار في عدم دفع الامور نحو الحلحلة، بل وضع تعقيدات جديدة واثق استياء عربياً ومن قوى ١٤ آذار الذين اجتمعوا بدورهم من دون اصدار بيان بل كانت هناك مواقف متفرقة. ومضى النهار من دون ان يتحدي اي موعد لجلسة ختامية كما يفترض، في وقت بدت فيه الامور متراجعة بنسبة متوازية بين النجاح والفشل.

ونقلت وكالة الانباء المركزية، عن مصادر قولها «ان الاجواء التي كانت توحى بالاجابية (اول من امس) الى حد الاعلان ان بياناً بالنيابا سيصدر العاشرة او الحادية عشرة من مساء امس (اول من امس) تبكثت فحراً حيث عادت المواقف المتشددة لتبرز من جديد ما ارضى اجواء غير مريحة على مسار النقاش خصوصاً بعد صدور بيان المعارضة الذي أعاد ربط الاولويات ببعضها خلافاً لمنطوق بيان «النيبسياس» ترتيب بنود وان كان البند السابع ينص على تمعق كل بند بقوة البنود الأخرى».

ونقلت المصادر عن اللجنة المتعاضدا من بيان المعارضة «خصوصاً لجهة اعلايه قبل اطلاق اللجنة العربية والى الاقل رئيسها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني على مضمونه»، معتبرة ان «بعد المفاوضات الجارية التي تتحلل في مكان وتتعدت في مكان آخر تم تعود الامور الى النقطة الصفر».

وأشارت الى ان اللجنة اعتبرت هذا البيان «مسا بالجهود العربية من خلال ربط الامور ببعضها كما لو انه خريطة لترتيب الاولويات التي جرى التفاوض عليها في «النيبسياس»، خصوصاً انها جاء في وقت كناقش في العمق والتفاصيل سائر الطروحات».

ورأت ان ما حصل «كان محاولة لتفاد على الجهود خصوصاً ان التجاوب كان قائماً في العديد من النقاط وان نقاش الخلاف كانت توضع قيد البحث في ادق التفاصيل»، متسائلة «ماذا حصل في صدر البيان على هذا النحو ويحمل في بعض جوانبه تفسيرات متفان ان اللجنة خذت بعدد ما تم تحييد مواضيع اساسية كسلاح المقاومة حيث جاء هذا الموقف التصديعي».

وأكدت هذه المصادر انه «على رغم النسيابية التي تسود والبلبية في الاجواء والتشدد في المواقف، فإن اجابيات مصرونة على مواصلة الحوار لانهم يدركون ان عودتهم الى بيروت بلا اتفاق لن تكون مستحقة والاعتماد على اجابيات خفية الغالبية الساحقة للشعب اللبناني من قادته».

وعكفت في هذا السياق على ان كلًا من رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس «القائ الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط ورئيس «تيار المستقبل» النائب سعد الحريري «على تواصل مستمر من اجل ايجاد صيغة حل يحلها معهم القادة اللبنانيون الى بيروت وان الجهود والتفكير والالاتم الثنائية تتلاحق من اجل انجاز شرفه ما في المساء (امس) على ابعاد تقدير».

قانون الانتخاب

وتزوّدت معلوماته ان كان هناك اتفاق على عدم فضاض الهمول ويعلمك في مقابل التسعيل في بيروت، الا ان الطرح بالنسبة الى بيروت اعاد خلط الاوراق في موضوع توزيع



(أ ب) رئيس كتلة «المستقبل» سعد الحريري ومستشاره الإعلامي هاني حمود أثناء توجهه الى أحد الاجتماعات



(دالاتي وثرأ) ● السنيرة ومترى مع العلية

وشارك النائب علي حسن خليل المعاون السياسي للرئيس بري: «نحن ننتظر رد الموالاة على سلة أفكار قدمت اليهم».

ولفت الوزير المستقل محمد فيض، في حديث إلى «الوكالة الوطنية للاعلام»، الى ان «حزب الله» لن يقبل بأن يضاف أي شيء على ما ورد في وثيقة بيروت حول سلاح المقاومة»، وقال: «هناك ثلاثة أمور يجري البحث فيها وهي انتخاب رئيس للجمهورية وهذا امر انتهى البحث فيه، ثانياً موضوع الحكومة ونحن نطالب بحكومة حيادية ورفض فكرة ١٣ زلماً ٧ زلماً شرة وحتى ثلاث عشرات، اما الموضوع الثالث فهو موضوع قانون الانتخاب، واما لم يتم الاتفاق عليه في الدوحة، فسنتواصل اللجان النيابية في بيروت والبحث فيه».

وحدد رفض «فكرة» انتخاب الرئيس اولا وتشكيل حكومة وحدة وطنية من دون انجاز قانون الانتخاب». مشدداً على ان السلة متكاملة حتى ولو تم الاتفاق، اي يستكمل البحث في مشروع قانون الانتخابات في بيروت».

وقال عون لوكالة «فرانس برس»: «نحن ننتظر جواباً من الموالاة على كل الطروحات الواردة والخبار اننا نعلم، وعلى الفريق الآخر الاختيار».

وفي حديث للمصاحفين، قال: «ان المعارضة متفقة على الحل، وهناك بيانات ومواقف بلغت الى المسؤولين القطريين».

وحول ما يحكى عن أن الاكثريّة تنتظر ردا على طرحها، قال: «بالعكس، نحن ننتظر الجواب. العروض قدمت منا، ونحن لم نتحل عن المبادرة العربية، وسبق ان قدما مئة صيغة كلاماً متوازنة، ونحن ننتظر رداً على طرحها، قال: «بالعكس، نحن ننتظر الجواب».

وأوضح ان البحث في قانون الانتخاب مستمر، ومشروع الوزير السابق فؤاد بطرس قابل للبحث، اضافة: «ان كل الخبرات الواردة، ونحن اعطينا كل شيء، يمكن اعلائه».

وعن قول موسى انه لا توجد أي حلحة، قال: «بيدونه يعرف الاجوبة لدى الطرف الآخر».

واستغرب ان يصدر عن الامين العام كلام يبدأ بانتخاب رئيس ثم قانون انتخاب ثم حكومة وحدة وطنية، فنحن جئنا الى الدوحة بناء على بيان «النيبسياس» الذي ينص على حكومة الوحدة الوطنية وقانون الانتخاب، والاتفاق عليها يتوج بانتخاب رئيس».

وعن موضوع السلاح، قال: «هذا الموضوع يطرح وحده».

اجتماع الأغلبية

بدورها، عقدت قيادات الأغلبية اجتماعاً عاجلاً للبحث في بيان المعارضة والرّد عليه شارك فيه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيرة، رئيس «حزب الكتائب» للرئيس امين الجميل، النائب الحريري، النائب جنبلاط، رئيس اللجنة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع، النائب بطرس حرب والوزير محمد الصفدي اضافة الى عدد من اعضاء

ووجهوها التي بنتها وتبذلها من اجل انجاز الحد الوطني اللبناني، وتؤكد التزامها بالمبادرة العربية واستمرار الحوار في الدوحة وصولاً الى تطبيق بنود بيان اللجنة الوزارية العربية في بيروت برئاسة سمو الشيخ حمد بن جاسم والقائم على:

الاتفاق على نسب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة.

الاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية والذي قدمت المعارضة وما تزال سعيها عدة للخروج بما يؤمن عدالة

التقيل ومصالح جميع اللبنانيين.

تتويج الاتفاق بانتخاب الرئيس

التوافيق بالعماد ميشال الحريري

وبعد اجتماع المعارضة دعي النائبان

عون وزعد الى جناح الرئيس بري.

حزب جعجع

وأشار النائب علي حسن خليل المعاون السياسي للرئيس بري: «نحن ننتظر رد الموالاة على سلة أفكار قدمت اليهم».

ولفت الوزير المستقل محمد فيض، في حديث إلى «الوكالة الوطنية للاعلام»، الى ان «حزب الله» لن يقبل بأن يضاف أي شيء على ما ورد في وثيقة بيروت حول سلاح المقاومة»، وقال: «هناك ثلاثة أمور يجري البحث فيها وهي انتخاب رئيس للجمهورية وهذا امر انتهى البحث فيه، ثانياً موضوع الحكومة ونحن نطالب بحكومة حيادية ورفض فكرة ١٣ زلماً ٧ زلماً شرة وحتى ثلاث عشرات، اما الموضوع الثالث فهو موضوع قانون الانتخاب، واما لم يتم الاتفاق عليه في الدوحة، فسنتواصل اللجان النيابية في بيروت والبحث فيه».

وحدد رفض «فكرة» انتخاب الرئيس اولا وتشكيل حكومة وحدة وطنية من دون انجاز قانون الانتخاب». مشدداً على ان السلة متكاملة حتى ولو تم الاتفاق، اي يستكمل البحث في مشروع قانون الانتخابات في بيروت».

وقال عون لوكالة «فرانس برس»: «نحن ننتظر جواباً من الموالاة على كل الطروحات الواردة والخبار اننا نعلم، وعلى الفريق الآخر الاختيار».

وفي حديث للمصاحفين، قال: «ان المعارضة متفقة على الحل، وهناك بيانات ومواقف بلغت الى المسؤولين القطريين».

وحول ما يحكى عن أن الاكثريّة تنتظر ردا على طرحها، قال: «بالعكس، نحن ننتظر الجواب. العروض قدمت منا، ونحن لم نتحل عن المبادرة العربية، وسبق ان قدما مئة صيغة كلاماً متوازنة، ونحن ننتظر رداً على طرحها، قال: «بالعكس، نحن ننتظر الجواب».

وأوضح ان البحث في قانون الانتخاب مستمر، ومشروع الوزير السابق فؤاد بطرس قابل للبحث، اضافة: «ان كل الخبرات الواردة، ونحن اعطينا كل شيء، يمكن اعلائه».

وعن قول موسى انه لا توجد أي حلحة، قال: «بيدونه يعرف الاجوبة لدى الطرف الآخر».

واستغرب ان يصدر عن الامين العام كلام يبدأ بانتخاب رئيس ثم قانون انتخاب ثم حكومة وحدة وطنية، فنحن جئنا الى الدوحة بناء على بيان «النيبسياس» الذي ينص على حكومة الوحدة الوطنية وقانون الانتخاب، والاتفاق عليها يتوج بانتخاب رئيس».

وعن موضوع السلاح، قال: «هذا الموضوع يطرح وحده».

اجتماع الأغلبية

بدورها، عقدت قيادات الأغلبية اجتماعاً عاجلاً للبحث في بيان المعارضة والرّد عليه شارك فيه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيرة، رئيس «حزب الكتائب» للرئيس امين الجميل، النائب الحريري، النائب جنبلاط، رئيس اللجنة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع، النائب بطرس حرب والوزير محمد الصفدي اضافة الى عدد من اعضاء

ووجهوها التي بنتها وتبذلها من اجل انجاز الحد الوطني اللبناني، وتؤكد التزامها بالمبادرة العربية واستمرار الحوار في الدوحة وصولاً الى تطبيق بنود بيان اللجنة الوزارية العربية في بيروت برئاسة سمو الشيخ حمد بن جاسم والقائم على:

الاتفاق على نسب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة.

الاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية والذي قدمت المعارضة وما تزال سعيها عدة للخروج بما يؤمن عدالة

التقيل ومصالح جميع اللبنانيين.

تتويج الاتفاق بانتخاب الرئيس

التوافيق بالعماد ميشال الحريري

وبعد اجتماع المعارضة دعي النائبان

عون وزعد الى جناح الرئيس بري.

حزب جعجع

هيدغلف

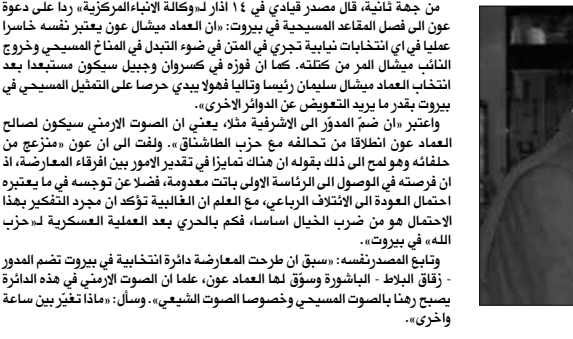
بعضرة المنورط والخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل.



إعلان الى الأساتذة الحاميين في طرابلس

تنتهرف شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل. (هيدغلف) أن خيط الأساتذة الحاميين المنتسبين لنقابة الحاميين في طرابلس على أنها جددت تعاقدها مع تأمين الاستشفاء اعتباراً من أول أيار ٢٠٠٨.

- تعطى للمنتسبين الاختياريين الحاليين من زوج / زوجة الحاموي وأولاده وأرملته وأيتامه والمستخدمين لديه، ووالدي وأشقفاء / شقيقات الحاموي الذين هم على عاتقه، والحامون المعلق قديمهم مع عائلاتهم، والحامون المتقاعدون وعائلاتهم فترة شهر لتجديد انتسابهم ابتداء من ١ أيار ٢٠٠٨ ولغاية ٣١ أيار ٢٠٠٨ ضمناً. «علماً» أن من يتقدم بعد هذه الفترة يفقد استمرارية التأمين.
- يحق للمنتسبين الجدد النقابة ان يتقدموا بطلب تأمين اختياري طيلة سريان عقد التأمين ولا تبدأ النقطعية إلا من تاريخ تقديم الطلب ودفع القسط المحتسب على اساس اللدة المتبقية من العقد.
- يرغب الراغبين في الانتساب الحضور الى مركز النقابة في طرابلس أو أي من فروع شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل. (هيدغلف) على كافة الأراضي اللبنانية.



حزب جعجع